

وان شرط الشاغل المثلثون كما شرط ويضى الاقوال للثلاث
وان كان قبل الربا والوفاء ثم معا وما ربحت بيننا خضاه فمدغ
فكل منهم ثلثه وان وقع بالنصف فلكل النصف وكل من الاقوال
وبه الحكم الربح ولو شرط العبد رب المال فثلثا ولغيره ولو شرط
ثلثا لنفسه فثلثا صح وتقبل مولاها او لغيرها رب المال امر
مرددا لا يملكه المضارب ولا ينفذ بعينه ما لم يولد بقاءه
علم واللا يرضى فله معها ولا يرضى عنها وان كان قدما من
رأس المال لا يرضى فيه وان كان في غير ذلك لم يجز استحقاقا
ولو اقر في المثلثين القاسم لزم للمضارب ان يملكه واللامر
ويؤكل بالادب وكذا سائر الوكلاء والبيع والسهماء غير ان
كل ما هلك من مال المضارب تصرف الى الربح والا فلا زاد على الربح
لا يرضى المضارب فاذا اقتسمه فليس له حصة من ثمنه فلو ابل
او بعضه لا يوزن الربح وان اقتسمه مع غيره فليس له حصة من الربح
بتم ارضى له فانه فضل من ثمنه فانه له حصة من الربح على المضارب
فصل ولا يشفق المضارب من الماله في مصره ولو لم يرضه ردا
ولاية القاسم فانه سافر فطعامه وشراؤه في الماله المعروف
وكذا اسوته ولو كان في الماله واستجار او ذكاه بقره فانه له حصة من الربح
سبيد

ينام

ينام غير من شرطه والوجه في وضعه مجتاج بل فيه ويضمه ما كان
زاد على العادة ونفقة في مصره من مال كالدوام وغيره كما في
كسونه وغيره اذا قدم الى المالك المال وما روى السنن كسوف المراهة
استدركه بعد وبييت في اهل والآفة كما تستر وليس للستيع
الانفاق من ماله او يوجبه انما انفق للمضارب من الربح او لا وما
فصل في سواه سافر والمضارب في يومه الى ان لرجل انفق
الرضة وان باع امته المضارب به سراج يجب ما انفق من
عمل ونحوه لان نفقة نفسه ولو شرط مضارب بالنصف بالمال
المضاربة بزيادة او بالبيع واشترى بهيعة فله على غاى يرضى
تقدمه ايعزتم المضارب ربحها والمالك الباقي مع العبد للمضارب
واقية للمضاربة ورأس المال العادة ونحوه ولا يبيعه سراجا الا
على الخيق فلو بيع بأربعة الاقوال فحصة المضاربة ثلثه بالاقوال ورجح
منها فبما اشترى او لو اشترى رب المال عبداً فبما اشترى او يراه
مع المضارب بالالف لا يبيعه سراجا الا على خمسة او لو اشترى
بالنصف بالالف المضاربة بعد الف الفين فله حصة من الربح
الغداية وبقية المالك وان فدى من حصة المضاربة فيخدم المضارب
يوما والمالك ثلثة ايام ولو اشترى بالالف المضاربة بعد الف حله